وفد روسي في جنوب شرق إدلب لإقامة نقاط مراقبة

الاحتلال التركي يغير عفرين ديموغرافياً وحضارياً

الوطن – وكالات

أقدمت تنظيمات إرهابية موالية لتركيا على فتح محل جزارة باسم «ملحمة الغوطة» لبيع لحم الجمل في مدينة عفرين شمال غرب حلب، في خطوة اعتبرها البعض تغييراً ديموغرافياً وحضارياً في المدينة، في وقت بدأت فيه قوات الاحتلال التركي بأعمال التجهيز لفتح معبر حدودي مع المنطقة.

على خط مواز، زار وفد روسي، جنوب إدلب وشرق سكة الحديد بريف إدلب الشرقي، تمهيدا لإقامة نقاط مراقبة عسكرية روسية في المنطقة.

وحسب وكالة «هاوار» الكردية، فإن المحل الذي استولى عليه أحد المسلحين كان مخصصاً لبيع الهواتف المحمولة وحمل اسم «٢٣ للاتصالات»، وقام بتغيير اسم المحل إلى «مطعم وملحمة الغوطة»، ويقع على الطريق الرئيسي المسمى بـ«أوتوستراد راجو». ووفق الوكالة، يتم في المحل الذي تم الاستيلاء عليه بيع لحم الجمل، بعد أن كانت مسألة بيع وشراء لحم الجمال غير موجودة في عفرين سابقاً.

واعتبر ناشطون، أن السلطات التركية «تعمد إلى توطين أسر المسلحين الذين خرجوا من الغوطة الشرقية وغيرها في عفرين والمناطق المحيطة بها والاستيلاء على مقدراتها».

من جانب آخر، ذكرت مصادر محلية وفق وكالات معارضة، أن الحكومة التركية بدأت بأعمال التجهيز لفتح معبر حدودي مع منطقة عفرين عند قرية الحمام في ناحية جنديرس جنوبي غربي عفرين، وسيخصص بداية لدخول المساعدات الإنسانية ومن ثم سيجهز ليكون معبراً تجارياً وعسكرياً أيضاً. ورجحت المصادر، أن يكون المعبر تحت إدارة تنظيم «جيش الشرقية» المنضوي في «فيلق الشام» المقرب من تركيا.

من جهة ثانية، وبحسب المصادر يجبر جيش الاحتلال التركي الخارجين من غوطة دمشق الشرقية وأهالي عفرين على وضع بصماتهم على أوراق ويلتقطون صوراً شخصية لهم للحصول على ورقة «كيملك» التي تمنحها الحكومة التركية للاجئين على أراضها كإقامة والمعروفة باسم ورقة حماية مؤقتة.

من جهة ثانية، زار وفد روسي قرى أم صهريج وتل مرق، جنوب إدلب وشرق سكة الحديد بريف إدلب الشرقي، في نية روسية لإقامة نقاط مراقبة عسكرية، حيث من المتوقع أن تصبح النقاط الروسية مقابل النقاط التركية في مناطق سيطرة التنظيمات الإرهابية الموالية لأنقرة بريف إدلب الشرقي والجنوبي.

وقد قامت قوات الاحتلال التركي بتثبيت نقطتي مراقبة في منطقة تل الطوقان بريف أبو الظهور ونقطة الصرمان بريف معرة النعمان الشرقي، بالإضافة إلى نقطة عسكرية في منطقة مورك بريف حماة الشمالي، بذريعة تطبيق اتفاق «خفض التصعيد» المبرم في محادثات العاصمة الكازاخية أستانا.

وفي سياق متصل، دخل وفد عسكريّ تركي إلى مناطق في ريف إدلب الغربي، وذلك بهدف إنشاء نقطة مراقبة جديدة في المنطقة في إطار اتفاق «خفض التصعيد».

وتجدر الإشارة إلى أن تركيا أنشأت حتى الآن نحو ١١ نقطة مراقبة في مختلف مدن وبلدات الشمال السوري، وذلك بذريعة تطبيق اتفاق «خفض التصعيد» في الشمال السوري.

إلى ذلك، تناقلت مصادر إعلامية معارضة، أن محافظة إدلب تترقب ولادة تشكيل عسكري جديد من ما يسمى ميليشيات «الجيش الحر»، بدعم رئيسي من تركيا.

وأضافت المصادر، التي طلبت عدم ذكر اسمها، وفق المصادر: إن التشكيل المدعوم تركيًا يضم «جيش إدلب الحر»، «جيش العزة»، «جيش النصر»، «الفرقة الساحلية الأولى»، بالإضافة إلى «فيلق الشام» الذي يرأس التشكيل، والذي دخل إلى التحالف العسكري الجديد بعد ضغوط كبيرة.

قوات عسكرية تابعة للاحتلال التركي في عفرين (عن الإنترنت – أرشيف)

من دحر الإرهاب إلى دحر الاحتلال

رزوق الغاوي

تحضيرات أميركية لإقامة كيان انفصالي مسلوخ عن الجسد الوطني السوري قوامه تعاون بين واشنطن و«قوات سورية الديمقراطية – قسد» وتنظيم داعش في مناطق الشرق والشمال السوريين، تلك التحضيرات ترافقت وتوافقت مع تصريحات لوزير الدفاع الأميركي جيمس ماتيس التي أشار فيها إلى أنّ القوات الأميركية لا تعمل على الانسحاب من سورية، لافتاً إلى وجود قوات فرنسية خاصة إلى جانب القوات الأميركية التي تحتل مناطق تقع في الشرق والشمال السوريين.

فضلاً عن أن التحضيرات آنفة الذكر، تدحض عبر معطياتها المزاعم الخاصة حول وجود أية نيّة لواشنطن لانسحاب أميركي وشيك من تلك المناطق، على الرغم من تصريحات أميركية حول ذلك، تؤكد تلك المعطيات أن مهمة التحالف الذي تقوده واشنطن تقتصر على دعم جميع الإرهابيين بعد أن ساعدت داعش وقيادته بإخراجهم من الرقة إلى دير الزور لمحاربة الجيش السوري ومهاجمته في جبل الثردة في نهاية عام ٢٠١٦ وصولاً إلى تشكيل قوات تأتمر بأوامر واشنطن في تلك المناطق، ورصد ميزانية مقدارها مليار دولار لتنفيذ برنامج وضعته واشنطن باسم «برنامج تدريب سوريين وتزويدهم بالعتاد والسلاح» بغية خلق جبهة مشتركة بين التحالف الغربي وداعش وقسد، تُمكّن واشنطن من إقامة مؤسسات إدارية يمكن الاعتماد عليها كبديل عن المؤسسات الوطنية السورية في كيان انفصالي في المناطق التي تحتلها القوات الأميركية، والتي شهدت في هذه الآونة دخولاً عسكرياً فرنسياً على الواقع الراهن في تلك المناطق، وخاصة التي تحتضن حقل كونيكو النفطي.

في ظل هذه المعطيات التي لا تزال موضع اهتمام أوساط سياسية وإعلامية مختلفة ترى أن واشنطن تنوي البقاء في سورية والسيطرة على المناطق المتاخمة للحدود مع العراق والمحافظة على وجود تنظيم داعش إلى جانبها ورعايته، كما ترى أن واشنطن بصدد توسيع نطاق وجودها غير الشرعي، من خلال إقامة قواعد عسكرية جديدة ما يؤكد عزمها على مواصلة احتلالها لتلك المناطق، لافتة إلى أن ريف منبج الشمالي يعيش في ظل وجود ثنائية عسكرية أميركية فرنسية قابلة للتوسع، في تناقض صريح مع ما تعلنه إدارة دونالد ترامب بين حين وآخر بشأن عزمها على مغادرة الأراضي السورية في وقتٍ غير بعيد.

لقد بات واضحاً أن واشنطن تعمل على خطين، سياسي وعسكري، الأول عبر تصريحات المسؤولين الأميركيين المحرضة على تقويض كل جهد سياسي لحل المسألة السورية وفق تطلعات الشعب السوري الوطنية والسيادية، والثاني عبر ممارسات التحالف الدولي المناهضة للسيادة السورية على كامل التراب الوطني السوري، والرامية إلى خلق واقع جغرافي ينال من هذه السيادة، عبر ترسيخ وجوده في مناطق شرق الفرات بما يتعارض مع تفاهمات أستانا.

بعيداً عن بعض التفاصيل والجزئيات التي تحيط بآخر تطورات الوضع في الساحة السورية، نتوقف عند ما يجب على سورية فعله لمواجهة ما تبيته الإدارة الأميركية وعملاؤها من نيات عدوانية ضد سورية والشعب السوري جراء احتلال الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا والعدو الصهيوني وتركيا لأجزاء عزيزة على قلب كل سوري، ولاشك أن قواتنا المسلحة السورية التي استطاعت مواجهة شراسة الهجمة الامبريالية الصهيونية الرجعية العربية بقوة وعزم واقتدار، وتمكنت خلال سنوات الأزمة، من الانتقال من حالة الصمود في وجه تلك الهجمة، إلى حالة التقدم ودحر العصابات الإرهابية في معظم الأرجاء السورية، مكتسبة خبرات قتالية رفيعة المستوى تمكنها من مواجهة جميع القوى الغاشمة التي استباحت في عدوانها بعض ترابنا الوطني، سواء كانت تلك القوى أميركية أم فرنسية أو تركية أو صهيونية أو تنظيمات إرهابية، والتاريخ النضالي للشعب السوري خير شاهد على ذلك.

«حميميم»: استعدادات «النصرة» بإدلب لن تجديها نفعاً

الوطن- وكالات

أكدت «القناة المركزية لقاعدة حميميم العسكرية» الروسية، أن كل التحصينات التي يقوم بها تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي في محافظة إدلب، استعداداً لهجوم محتمل للقضاء عليه، لن تجدي نفعاً، في وقت تواصلت فيه حرب التصفيات بين ميليشيات الشمال السوري. وأفادت القناة، أمس عبر صفحتها الرسمية في موقع التواصل الاجتماعي «الفيسبوك» أن بيانات مصورة ومكتوبة أكدت قيام مسلحين من «النصرة» في محافظة إدلب برفع تحصينات دفاعية في مناطق سيطرتهم تحسباً للهجوم العسكري المحتمل للقضاء على التنظيم في سورية.

وأضافت: أن موسكو أكدت أن جميع المناطق التي تم تحريرها مسبقاً تم فيها اتخاذ نفس التدابير من قبل مسلحي التنظيم الذين تحصنوا في مواقع سكنية تحتوي على مدنيين، وأنه قد تم القضاء عليهم وتحرير السكان المحليين من قبضتهم.

وأعربت القناة عن أملها بأن يقوم التنظيم الإرهابي بحل تواجده في المنطقة بطريقة سلمية، بدلاً من اختيار المواجهة العسكرية والتي ستكون كارثية على المنطقة المذكورة وفقاً للتعهدات التي قطعتها موسكو بالقضاء على التنظيم المتطرف خلال هذا العام.

وكان وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، أعلن في نهاية العام الماضي، أن بلاده قد حولت تركيزها في سورية على اجتثاث «النصرة»، متحدثا حينها عن مقاومة يبديها مسلحو التنظيم «لأنّهم يتلقون مساعدة من الخارج». وتزامنت تصريحات لافروف في ذاك الوقت مع تحديد رئيس الأركان الروسي، فاليري جيراسيموف القضاء على «النصرة» هدفا لبلاده في العام ٢٠١٨.

يأتي تأكيد القناة، في حين تتواصل حرب التصفيات بين كبرى التنظيمات الإرهابية في الشمال السوري، حيث أفادت صفحات على «الفيسبوك» بأن أحد مسلحي ما يسمى بـ«القوة التنفيذية» التابعة للتنظيمات الإرهابية، قتل وأصيب آخرون جراء إطلاق مسلحين مجهولين النار على أحد حواجزها في مدينة أريحا بريف إدلب الجنوبي. وفي السياق، انفجرت عبوة ناسفة بسيارة « المسؤول العسكري» لما تسمى «كتيبة أورم» التابعة لميليشيا «جبهة تحرير سورية» المدعو حسين الرضوان أبو إسلام في بلدة أورم الكبرى بريف حلب الغربي، وفقاً لما ذكرت الصفحات. وشهد الشمال السوري وتحديداً أرياف حلب وإدلب منذ شباط الماضي، تفجيرات بعبوات ناسفة وسيارات مفخخة، استهدفت متزعمين في «النصرة» وحلفائها من الميليشيات، كذلك جرت اشتباكات بين «النصرة» وميليشيا «جبهة تحرير سورية»، أسفرت عن قتلى وإصابات بين المدنيين، وقطع الطرقات وشل الحركة المرورية والتجارية، وسط مظاهرات للأهالي ودعوات لتحييد المدن والبلدات عن الاقتتال، ليتم بعد ذلك اتفاق هش للتهدئة قبل أكثر من أسبوعين بين «النصرة» وميليشيا «تحرير سورية».

إلى ذلك، فقد هرب ١٥ مسلّحاً من تنظيم داعش الإرهابي، بحسب صفحات على «الفيسبوك»، كانوا معتقلين في أحد سجون ميليشيا «تحرير سورية» في مدينة بنش بريف إدلب الشمالي الشرقي.

بعد الكفاءات.. النظام التركي يحاول استغلال العمالة السورية

وكالات

يستمر النظام التركي باستغلال الخبرات السورية، حيث تعمل الحكومة التركية حالياً على اندماج القوة العاملة الخبيرة للاجئين السوريين في سوق العمل التركية.

وذكرت وزيرة العمل والشؤون الاجتماعية التركية، جوليدا صاري أرأوغلو، خلال مشاركتها في مؤتمر عقد في اسطنبول تحت عنوان «اندماج السوريين الذين هم تحت الحماية المؤقتة إلى سوق العمل: التحديات والفرص»، أن هناك خطوات مهمة بالنسبة للعمالة السورية بتركيا.

وأكدت في كلمتها، التي نقلها موقع «تركيا بوست»، أن وزارتها تعمل في الوقت الراهن بشكل مكثف من أجل اندماج القوة العاملة للاجئين السوريين في تركيا.

من جانبه، قال مبعوث الاتحاد الأوروبي في تركيا، كريستيان برجر: إن «مسألة الاندماج تستند إلى فكرة إربح– إربح، وفي حال اندمج اللاجئون السوريون بشكل جيد في تركيا فإنهم سيزيدون من تنافس الشركات».

وأضاف: «إن اللاجئين السوريين الذين هم تحت الحماية المؤقتة في تركيا، يملكون أيضاً مهارات مختلفة وبإمكانهم تقديم مساهماتهم للمجتمع التركي».

وأكد أن الاندماج الجيد سيقي اللاجئين من الفقر ومن التهميش الاجتماعي.

من جهتها، زعمت ممثلة المفوضية الأممية العليا لشؤون اللاجئين في تركيا، كاثرينا لومب، أن تركيا تعد الدولة التي تحتضن أكبر عدد من اللاجئين في العالم.

وادعت أن تركيا لديها خبرة كبيرة في التعامل مع اللاجئين، حيث وفرت فرص عمل للاجئين عبر منحهم تصاريح عمل، واتخذت خطوات من أجل اندماجهم وتمكينهم من تلبية احتياجاتهم الأساسية، وتحاول تركيا جاهدة إيجاد حلول متعددة الأبعاد للاجئين.

وكانت وزارة العمل والسياسات الاجتماعية التركية، قد أعلنت أن السوريين تصدروا العمالة الأجنبية في البلاد خلال عام ٢٠١٧ المنصرم، حيث منحت الوزارة ٨٧ ألف تصريح عمل للأجانب في العام الماضي، وشكل السوريون ٢٤ بالمئة منهم.

ومنذ بداية الأزمة السورية قامت تركيا باستقبال أرقام كبيرة من اللاجئين السوريين وعملت على وضعهم في مخيمات لجوء غير مخدمة عانى فيها السوريون مرارة العيش، ما دفع الكثير منهم للعودة إلى بيوتهم، حاملين في ذاكرتهم مآسي المخيمات التركية.

وكثيراً ما قام الأتراك بانتهاك حقوق السوريين واعتدوا عليهم بكل الأشكال وطالبوا بطردهم من البلاد، إلا أن حزب العدالة والتنمية كان يدرك أهمية استغلالهم وتجنيدهم كإرهابيين وإعادة إرسالهم إلى سورية للقتال إلى جانب التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة.

ولم يتوان النظام التركي عن سرقة العقول والنخب السورية فعمل على إصدار إقامات وإعطاء جنسيات وتصاريح عمل لذوي الكفاءات العلمية والخبرات المعملية السورية بقصد استغلالهم لمصلحته، كما قام بعقد الاتفاق تبادل اللاجئين مع أوروبا وحصل بموجبه على ما يزيد على ٣ مليارات دولار بذريعة أنها ستنفق على تكاليف لجوء السوريين لمنع انتقالهم إلى أوروبا.

تزايد فضائح السرقات المالية من إرهابيي الغوطة الشرقية

«جيش الإسلام» يخلع ثوب الرياض ويرتدي جلباب أنقرة

الوطن– وكالات

تكشف المزيد من السرقات المالية التي كانت قيادات التنظيمات الإرهابية في غوطة دمشق الشرقية تقوم بها، حيث تم الكشف عن سرقة مالية قام بها قيادي في «فيلق الرحمن»، وذلك بعد أقل من نحو أسبوع على فضيحة سرقة قيادي في «جيش الإسلام» لملايين الدولارات.

على خط مواز، تم الكشف عن مساع لنظام أردوغان لوضع «جيش الإسلام» في إطار ولائها، بعد أن كان يدين بالولاء للنظام السعودي.

وفي التفاصيل، فقد فتح مبلغ مالي قدمه ما يسمى «مجلس المحافظة» في ريف دمشق، التابع لما يسمى «الحكومة المؤقتة» التابعة للائتلاف المعارض لـ«فيلق الرحمن» سجالاً بين الطرفين، بعد مطالبة الأول بالمبالغ المالية عقب انتقاله إلى الشمال السوري، بحسب مواقع إلكترونية معارضة.

وجاء في كتاب داخلي لـ«المجلس» وجهه إلى «الفيلق»، وسربته المواقع: أودع المكتب المالي الرصيد المالي المتبقي في صندوق المحافظة في مجلس القيادة الثورية لدمشق وريفها، التابع لفيلق الرحمن خوفاً من الضياع.

وذكر «المجلس» في كتابه أنه لدى مراجعة رئيس «مجلس القيادة الثورية لدمشق وريفها» لاسترجاع المتبقي من أجل إخراجه إلى الشمال، أفاد الأخير أن المبلغ أودع لدى قائد «فيلق الرحمن»، عبد الناصر شمير، وأنه سيخرج مع أموال «الفيلق» إلى الشمال.

وطلب «المجلس» من «الفيلق» تسليمه مبلغاً مقدراً بـ٢٤٢ ألف دولار، ومبلغاً آخر تصل قيمته إلى ٧٨٣ ألف ليرة سورية. ورد «مجلس القيادة الثورية في دمشق وريفها»، عبر كتاب، أنه سبق وأخبر مجلس المحافظة أنه أودع المبلغ لدى شمير. وذكر «مجلس القيادة الثورية في دمشق وريفها»، في الكتاب أنه «وضع الأمانة (المال) تحت تصرف قائد الفيلق بعد مبايعته من رؤساء الأمانات العامة في البلدات قائداً عاماً للغوطة بشكل مركزي في تلك الفترة».

وكانت «القيادة الثورية في دمشق وريفها» أصدرت بياناً، في ١٠ من آذار الماضي، تعين فيه قائد «فيلق الرحمن»، قائداً عاماً للغوطة.

تأتي فضيحة سرقة شمير للأموال بعد نحو أسبوع من الكشف عن سرقة رئيس المكتب السياسي في «جيش الإسلام» محمد علوش لـ٤٧٠ مليون دولار قدمت من السعودية.

من جهة ثانية، أعلنت ما تسمى «الحكومة المؤقتة» التي تتخذ من تركيا مقراً لها وتنشط في مناطق سيطرة تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي، عن مصالحة بين كل من ميليشيا «جيش الإسلام» و«فيلق الرحمن» بوساطتها، ووساطة ممثل عن الائتلاف وممثل عن «لواء المعتصم» الموجود في ريف حلب الشمالي الذي يدين.

من جهته، ذكر مصدر مقرب من «فيلق الرحمن»، وفق المواقع، أن «ما روج له على موقع التواصل الاجتماعي، الجمعة، ليس مصالحة بل هو اجتماع ودي مع قيادة ميليشيا «لواء المعتصم»، وأوضح أن «المصالحة قد حصلت في الغوطة الشرقية من الأساس».

وذكرت «المؤقتة» عبر موقع «فيس بوك»، أن المصالحة تم الإعلان عنها بحضور رئيسها، جواد أبو حطب، وممثل عن «الائتلاف»، العميد الفار محمد الشمالي، ورعاية «لواء المعتصم».

وكان اقتتال دار بين «جيش الإسلام» من جهة وتحالف «فيلق الرحمن» و«جبهة النصرة» من جهة ثانية في الغوطة الشرقية، في ٢٠١٦ و٢٠١٧ ما أدى إلى تقسيم المنطقة ومقتل مئات الإرهابيين والمدنيين من الطرفين.

وبحسب ما نقلت المواقع عن المتحدث الرسمي باسم «فيلق الرحمن»، وائل علوان، فإن اللقاء الذي جمع الطرفين كان برعاية قيادة «لواء المعصم» و«تم فيه بحث سبل التعاون بين فصائل الجيش الحر دون التطرق لأمور أخرى».

وكان كل من «فيلق الرحمن» و«جيش الإسلام» خرجوا من الغوطة الشرقية للعاصمة دمشق، بعد اتفاق مع الجيش العربي السوري برعاية روسيا، ينص على تسليم السلاح الثقيل والمتوسط، وخروج الإرهابيين وعائلاتهم.

ويرى مراقبون، أن رعاية «المؤقتة» و«لواء المعصم» للمصالحة اللذين يدينان بالولاء لتركيا وقبول «جيش الإسلام» بها، يشير إلى تبديل ولائه من النظام السعودي إلى النظام التركي.

ويلفت هؤلاء المراقبون إلى أن النظام التركي لم يكن ليقبل بدخول مسلحي «جيش الإسلام» إلى المناطق التي يحتلها في شمال سورية لولا قبول «جيش الإسلام» بذلك، مشيرين إلى الخلافات الحادة الحالية بين أنقرة والرياض على خلفية الأزمة الخليجية واصطفاف النظام التركي إلى جانب الدوحة ضد الرياض.

جانب من اجتماع إرهابيي «جيش الإسلام» مع قادة ميليشات مجموعات إرهابية بريف حلب الشمالي (عن الإنترنت – أرشيف)

أوروبا تواجه مشكلة النشاط الاقتصادي الخفي لداعش

الوطن - وكالات

بين الهجمات منخفضة التكلفة وحقائب الدفع الإلكتروني، تواجه حكومات دول العالم وخصوصاً الأوروبية منها مشكلة حقيقية بعد بدء تلاشي تنظيم داعش الإرهابي من سورية والعراق، وهروب مسلحيه وقياداته مع أموالهم إلى دول الجوار ومنها إلى أوروبا، حيث تحاول «تجفيف منابع وتمويل الإرهاب»، الأمر الذي يبدو أكثر صعوبة مع التطور التكنولوجي. وبحسب تقرير تناقلته مواقع إلكترونية معارضة، فإن تنظيم داعش لم يعد بحاجة كما جرت العادة في التنظيمات «الجهادية» المتطرفة، إلى الطرق التقليدية في نقل وجمع الأموال، في المساجد أو الجمعيات، أو عبر الحسابات البنكية التي تخضع للمراقبة والمساءلة، بل أصبحت الشبكة العنكبوتية هي الوسيلة الأضمن، فأصبح التنظيم قادراً على جمع ونقل الأموال بكل سهولة، ووجد في منصات التمويل الرقمية والعملة الافتراضية ملاذاً لمواصلة جمع الأموال، مستغلاً ظهور شركات التمويل الرقمي الجديدة التي يقول المسؤولون إنها تعقد إمكانية تعقب التحويلات المالية. ولفت التقرير إلى ما أعلنته مجموعة «جوست سيكوريتي جروب»، وهي شركة أميركية مختصة بنظم الدفاع، وتستخدم تقنيات لتعقب الإرهابيين، في تشرين الأول من عام ٢٠١٥ اكتشافها محفظة بيتكوين يملكها داعش وبداخلها أموال تبلغ قيمتها الإجمالية ٣ ملايين دولار تقريباً. وأشار التقرير إلى أن التنظيم يستخدم بيتكوين على نطاق واسع لتمويل عملياته، حيث تم كشف العديد من عناوين بيتكوين التي يستخدمها التنظيم.

على خط مواز، كشف النائب العام في باريس فرانسوا مولينس قبل أيام، أنه تم تحديد أكثر من ٤٠٠ متبرع لمنظمات إرهابية في فرنسا، خلال عامين، وذلك عبر تمويلات صغيرة لكن حجمها كبير، ما يعزز المخاوف بشأن استغلال التنظيمات الإرهابية لمنصات التمويل الرقمية والعملة الافتراضية لتجاوز الرقابة المفروضة على التحويلات المالية.

وأشار التقرير إلى أن المحققين ووحدات مكافحة الإرهاب واجهوا في السنوات الأخيرة اعتداءات أو محاولات اعتداء أطلق عليها تسمية «الإرهاب المنخفض التكلفة» تتعلق بكميات صغيرة جداً من الأموال يصعب تتبعها أو حتى يستحيل تتبعها مسبقاً.

كما بيّن التقرير أن الكثير من التحقيقات الأوروبية، كشفت أن الهجمات التي على أراضيها تتم بتكلفة قليلة جداً، وأن خلية مكونة من شخصين تكلف بين ٥٠٠ إلى ألف دولار شهرياً فقط.

SOS CHILDREN'S VILLAGES
SYRIA

إعلان استدراج عروض أسعار
مناقصة مفتوحة رقم (015-SOS/18)

تعلن جمعية قرى الأطفال (SOS) العربية السورية عن طلب استدراج عروض أسعار بالظرف المختوم للتأمين الصحي لأطفال برنامج تمكين الأسرة.
موعد الإغلاق: ٢٠١٨/٥/٢٤.
تقدم العروض في أوقات الدوام الرسمي اعتباراً «من تاريخ ٢٠١٨/٠٥/١٣ ولغاية تاريخ ٢٠١٨/٥/٢٤ الساعة ١٤,٠٠ ظهراً».
للاطلاع واستلام دفتر الشروط يرجى مراجعة مبنى قرى الأطفال الإدارة العامة في دمشق – مزة فيلات شرقية – شارع الفارابي جانب السفارة البرازيلية مقابل مدرسة نذير نبعة.
للاستفسار الاتصال على الرقم الرباعي ٠١١-٩٢٤٠